

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

الكلمات المفتاحية: تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥ / ١٠ / ٢١

قانون الأحوال الشخصية، الزواج، الطلاق، حضانة، النفقة، ميراث.

تاريخ القبول: ٢٠٢٥ / ١١ / ٢١

DOI: <https://doi.org/10.57026/mjhr.v1i10.133>

تاريخ النشر: 2026 / 4 / ١

ملخص البحث:

تعد قوانين الأحوال الشخصية من أكثر القوانين تأثيرًا في حياة الأفراد والمجتمع، إذ تنظم شؤون الأسرة من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وميراث، وتشكل بذلك الأساس لاستقرار البنية الاجتماعية، ويهدف البحث إلى تحليل الآثار المترتبة على هذا الاختلاف في القضايا الشرعية المتعلقة بالأسرة، وتوضيح أهمية ضرورة توحيد هذه القوانين في إطار وطني موحد، تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك من خلال وصف واقع القوانين المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحليل الآثار المترتبة على اختلافها وانعكاسها على القضايا الأسرية، بالإضافة لمقارنة النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الشرعية في المنطقتين.

وتم التوصل في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تباين واضح في نصوص وتشريعات الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة يؤدي إلى تفاوت في الحقوق والواجبات القانونية للأفراد.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com



The Impact of Divergent Personal Status Laws between the West Bank and the Gaza Strip

**Mohana Naeem Mustafa Najim/ Dr. Brair Saad edeen Alshaikh Alsmani
University of Al-Batanah Faculty of Postgraduate Studies/Private Law**

Keywords:

Personal Status Law, Marriage, Divorce, Custody, Alimony, Inheritance.

Abstract

Personal status laws are among the most influential laws in the lives of individuals and society, as they regulate family matters such as marriage, divorce, alimony, custody, and inheritance. These laws form the foundation for the stability of the social structure. This research aims to analyze the implications resulting from the differences in family-related legal issues and to clarify the importance and necessity of unifying these laws within a unified national framework. The study adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology by describing the current legal frameworks in place in the West Bank and the Gaza Strip, analyzing the consequences of their differences and their impact on family-related cases, and comparing legal texts and judicial rulings issued by the Sharia courts in both regions. The research reached a number of conclusions, the most important of which is the existence of clear discrepancies in the personal status laws and legislations between the West Bank and the Gaza Strip, leading to differences in individuals' legal rights and obligations.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

مقدمة:

تعد قوانين الأحوال الشخصية من أكثر القوانين تأثيرًا في حياة الأفراد والمجتمع، إذ تنظم شؤون الأسرة من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وميراث، وتشكل بذلك الأساس لاستقرار البنية الاجتماعية وفي فلسطين يبرز واقع قانوني فريد يتمثل في ازدواجية التشريعات المطبقة في شقي الوطن؛ حيث تخضع الضفة الغربية لأحكام قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦، في حين يطبق قطاع غزة قانون حقوق العائلة المصري لسنة ١٩٥٤، هذه الازدواجية التاريخية، الناجمة عن اختلاف السلطات التي حكمت كل منطقة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، انعكست على القضايا الشرعية المنظورة في المحاكم، فأدت إلى تباين الأحكام الصادرة في مسائل متشابهة، ما أثر في حقوق الأفراد وفي وحدة النظام القضائي الفلسطيني.

ومع تعقد الحياة الاجتماعية وازدياد الترابط بين أبناء الضفة والقطاع، خصوصًا بعد التنقلات والزواجات المختلطة بين المنطقتين، أصبح من الضروري البحث في آثار هذا الاختلاف التشريعي على استقرار الأسرة الفلسطينية، وما يسببه من إشكالات في تنفيذ الأحكام الشرعية وتفسير النصوص القانونية، كما يفرض هذا الواقع تساؤلًا حول جدوى استمرار ازدواجية القوانين في ظل توجه نحو بناء نظام قانوني فلسطيني موحد يعبر عن الهوية الوطنية ويحقق العدالة الاجتماعية.

أهمية البحث

يسهم البحث في دراسة مقارنة معمقة بين قانوني الأحوال الشخصية المطبقين في الضفة وغزة، ويكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، مما يغني الدراسات القانونية الفلسطينية ويوفر أرضية علمية للنقاش حول مشروع قانون موحد.

ومن الناحية العلمية تتجلى في الأثر المباشر لهذا التباين على عمل المحاكم الشرعية، وما يسببه من إرباك في الفصل بين القضايا المماثلة، إضافة إلى أثره على استقرار الأسرة الفلسطينية وحقوق النساء والأطفال تحديدًا، مما يجعل توحيد القوانين خطوة ضرورية لتعزيز التماسك الاجتماعي ووحدة النظام القضائي.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

أهداف البحث

١. تحليل الآثار المترتبة على هذا الاختلاف في القضايا الشرعية المتعلقة بالأسرة.
٢. توضيح أهمية وضرورة توحيد هذه القوانين في إطار وطني موحد.
٣. اقتراح سبل عملية لتجاوز التحديات القانونية والسياسية التي تحول دون التوحيد.
٤. إبراز انعكاسات التوحيد المتوقعة على وحدة النظام القضائي واستقرار الأسرة الفلسطينية.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسية في السؤال الآتي:

ما الآثار المترتبة على اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكيف يمكن توحيدها بما يحقق وحدة النظام القضائي الفلسطيني ويحافظ على تماسك الأسرة؟

أسئلة البحث

١. ما الآثار المترتبة على اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة على القضايا الأسرية والمحاكم الشرعية؟
٢. كيف يساهم توحيد قوانين الأحوال الشخصية في تعزيز العدالة واستقرار الأسرة الفلسطينية؟
٣. ما أبرز العقبات التي تحول دون توحيد قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين، وكيف يمكن تجاوزها؟

فرضيات البحث

1. إن اختلاف القوانين يؤدي إلى تباين الأحكام الشرعية وإرباك المحاكم الشرعية في معالجة القضايا الأسرية.
2. توحيد قوانين الأحوال الشخصية يساهم في تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين ويعزز استقرار الأسرة الفلسطينية.
3. العقبات أمام التوحيد ذات طابع سياسي وتشريعي أكثر منها فقهي أو اجتماعي، ويمكن تجاوزها عبر حوار وطني تشاركي.

منهج البحث

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك من خلال وصف واقع القوانين المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحليل الآثار المترتبة على اختلافها وانعكاسها على القضايا الأسرية، بالإضافة لمقارنة النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الشرعية في المنطقتين.

المبحث الأول: الآثار المترتبة على اختلاف قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين

خضعت فلسطين للحكم العثماني لعدة قرون، وكان القانون المطبق آنذاك يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، كما تم تدوينها في "مجلة الأحكام العدلية" الصادرة سنة ١٨٧٦، والتي اعتمدت في مجملها على الراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة. وقد اعتبرت المجلة بمثابة تقنين مدني معمول به خلال تلك الفترة، ولا تزال بعض قواعدها مطبقة حتى يومنا هذا.

تطبيق القانون في فلسطين مر بعدة مراحل تاريخية، تأثرت بالأنظمة السياسية التي حكمتها.

الحكم العثماني والشريعة الإسلامية

- خلال الفترة العثمانية (حتى ١٩١٧)، كان النظام القانوني في فلسطين يعتمد على الشريعة الإسلامية وفق المذهب الحنفي.

- صدرت مجلة الأحكام العدلية عام ١٨٧٦ كأول تقنين للفقهاء الإسلامي (خاصة المعاملات المدنية مثل البيع والإيجار والرهن)، واستندت إلى الرأي الراجح في المذهب الحنفي.

و لا تزال المجلة سارية المفعول في فلسطين كقانون مدني في بعض الجوانب، خاصة في المعاملات المالية والعقود.

الانتداب البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨)

- أدخل البريطانيون قوانين مستمدة من النظام العرفي، لكنهم احتفظوا بقوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والطوائف الدينية الأخرى،

وصدرت أنظمة خاصة تنظم بعض الجوانب المدنية، لكن المجلة ظلت مطبقة في المسائل الشخصية والعائلية للمسلمين.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

فيما بعد، تم إصدار قانون حقوق العائلة لعام ١٩٥١ في الضفة الغربية، والذي نُسخ لاحقاً بصور قانون الأحوال الشخصية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦، وهو القانون النافذ حالياً في مناطق الضفة الغربية من فلسطين.

التقسيم والسياسات القانونية اللاحقة

-بعد ١٩٤٨، خضعت الضفة الغربية للحكم الأردني، بينما خضعت قطاع غزة لإدارة المصرية.

في الضفة الغربية صدر قانون حقوق العائلة الأردني لعام ١٩٥١، الذي نظم بعض قضايا الزواج والطلاق وفق المذهب الحنفي، وألغى هذا القانون بصور قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦، الذي أصبح الساري في الضفة الغربية (بما فيها المناطق الفلسطينية)، وهو يعتمد على الفقه الحنفي مع بعض التحديثات.

أما في قطاع غزة، فقد بقي قانون حقوق العائلة رقم (٣٠٣) لسنة ١٩٥٤، الصادر إبان الإدارة المصرية للقطاع، هو القانون المعمول به في مجال الأحوال الشخصية حتى اليوم، دون أن يتم نسخه أو تعديله بشكل جوهري.

وطبق قانون الأحوال الشخصية العثماني (١٩١٧) المعدل بالقوانين المصرية، مع تأثير للمذهب الحنفي والشافعي.

وعقب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، صدر المرسوم الرئاسي رقم (١) لسنة ١٩٩٤، والذي نص على استمرار العمل بالتشريعات والأوامر التي كانت سارية المفعول في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥، وذلك إلى حين توحيد القوانين والتشريعات في مختلف مناطق السلطة الفلسطينية.

قضية اختلاف قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين ليست مسألة فنية بحتة تندرج تحت الفقه والقضاء فقط، بل هي ظاهرة ذات جذور تاريخية وسياسية واجتماعية، ونتائجها تتغلغل في تفاصيل حياة الناس اليومية، في الواقع تعيش الساحة الفلسطينية حالة تعددية قانونية: أحكام شرعية تطبقها المحاكم الدينية، قواعد عرفية واجتماعية متوارثة تنظم سلوك الأسر، وقوانين مؤسساتية رسمية مختلفة بحسب السياق الجغرافي والسياسي (حيث تختلف السلطة القضائية

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

والتشريعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وأحوال الفلسطينيين داخل إسرائيل أو في الشتات)، هذه التعددية تولد أول أثر واضح وهو انعدام الوضوح القانوني، فحالة شخصية واحدة مثل الزواج أو الطلاق أو حضانة طفل قد تعالج بطرق مختلفة اعتماداً على مكان وقوعها، ونتيجة ذلك تنشأ ظروف من الإرباك القانوني حين ينتقل الأشخاص بين مناطق خاضعة لاختصاصات مختلفة أو عندما تتداخل القوانين المحلية مع إجراءات الاحتلال أو قوانين دول أخرى^(١).

المطلب الأول: الآثار على القضايا الأسرية والاجتماعية

اختلاف قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين يتجاوز كونه مسألة تشريعية فنية إلى كونه حالة يومية يعيشها الناس وتترجم على شكل نتائج ملموسة في العلاقات الأسرية، في وضع الأطفال، وفي المعيشة الاجتماعية، و عندما لا يكون هناك قانون واحد موحد ينظم الزواج والطلاق والحضانة والنفقة والإرث، يصبح مصير العلاقات الأسرية رهيناً بسياق المكان والجهة القضائية، فزوجة تطلب الطلاق في منطقة تخضع فيها محكمة ما لتفسير ديني محافظ قد تواجه شروط وتعقيدات مختلفة مقارنة بامرأة في منطقة أخرى، الأمر الذي يعني أن قرار واحد قد يترجم إلى نتائج قانونية واجتماعية متباينة حسب مكان رفع الدعوى أو تسجيل الحالة^(٢).

إن اختلاف القواعد في مسائل النفقة والحضانة والوصاية والإرث يكبل قدرة المرأة على الحصول على حماية قانونية متسقة، في حالات الطلاق قد تواجه المرأة صعوبات في الحصول على نفقة معيشية أو حقوق مادية إن لم تكن القواعد المحلية تسمح بتنفيذ أوامر النفقة بفاعلية، أو إن كانت إجراءات التسجيل تقيد وصولها للوثائق اللازمة، وهذا ينعكس بدوره على استقلاليتها الاقتصادية وعلى قدرتها على تأمين سكن وتعليم لأطفالها. كذلك، عندما تتضارب أحكام الحضانة بين منطقتين، يمكن أن تتحول قضية حضانة إلى صراع طويل عبر محاكم مختلفة أو إلى فصل فعلي للأطفال عن أحد الأبوين بسبب عدم الاعتراف المتبادل بالأحكام، ما يزيد من الأضرار النفسية على الأطفال ويخلق جروح اجتماعية طويلة الأمد داخل الأسرة^(٣).

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

الفرع الأول: الآثار على القضايا الأسرية والمحاكم الشرعية

ان التداخل القانوني والاشتقاقات التاريخية هو نقطة الانطلاق لفهم تأثير اختلاف القوانين على القضايا الأسرية ومحاكم الأحوال الشخصية (المحاكم الشرعية) في فلسطين، منظومة الأحوال الشخصية للمجتمعات الفلسطينية لم تبني على قانون واحد موحد بل على طبقات من القوانين والتشريعات المتراكمة فترات إمبراطورية عثمانية وقواعد شرعية، ثم تشريعات تحت الانتداب والبنى القانونية للدول المجاورة (مثل الأردن ومصر) في فترات مختلفة من القرن العشرين، ثم تدخلت سلطات الاحتلال وتوالت عليها قواعد تنفيذية وأوامر عسكرية أثرت على تسجيل الأحوال الشخصية وإجراءات المحاكم، وبعد ذلك ظهرت السلطة الوطنية الفلسطينية التي حاولت استعادة جزء من الاختصاص القضائي وبنّت مؤسساتها، هذا الخليط التاريخي يجعل القاعدة القانونية التي يخضع لها شخص ما في قضية زوجية أو نفقة أو حضانة تعتمد غالباً على مكان الإقامة، الانتماء الديني، الوضع الإداري (مثل سكان القدس الشرقية الذين يخضعون لحالة قانونية مختلفة) والظرف السياسي (الانقسام بين الضفة وغزة)^(٤).

في قضايا الزواج والطلاق، يؤثر الاختلاف القانوني على مسألة الإجراء والمدى والآثار المترتبة، و في كثير من الأحيان تعالج المسائل الزوجية أمام محكمة شرعية أو أمام محكمة طائفية بالنسبة للغير مسلمين، والقواعد التي تطبقها هذه المحاكم تستند إلى مذاهب فقهية أو نصوص عرفية تختلف في تفسيرها وتطبيقها، و ذلك يعني أن شروط الزواج الرسمي (التوثيق، الشهود، صيغ العقود كالولي والمهر)، وآليات الطلاق (مثل الطلاق الشفهي أو الطلاق عبر المحكمة، ومتى يعترف به) والحقوق المالية المرتبطة به (مهر، نفقة مؤقتة أو دائمة، تعويض)، جميعها قد تقيم بشكل مختلف بحسب المحكم التي تنظر ومنطقتها^(٥).

الوراثة والتوزيع الإرثي أيضاً يتأثران رغم أن مبادئ أحكام الميراث لدى المسلمين معروفة من الناحية الشرعية، فإن اختلاف تطبيقها، أو وجود تفسيرات قضائية مختلفة، أو تغيير في إجراءات إثبات الوصايا والوقف والملكية، يؤدي إلى نزاعات طويلة وتعقيدات تنفيذية عند توزيع تركة ممتلئة في مناطق خاضعة لصيغ قانونية مختلفة، تعقيدات التنفيذ هذه تتصاعد حين تتداخل

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

أماكن عقارية داخل مناطق تخضع لسلطات وإدارات مختلفة أو حين تكون الممتلكات داخل مناطق لا تخضع لسيطرة موحدة، مما يحتم رفع دعاوى متكررة أمام محاكم مختلفة أو البحث عن حلول عرفية تُنهي النزاع خارج الإطار القضائي الرسمي^(١).

على مستوى الحلول والإصلاح العملي، أثر اختلاف القوانين يجعل من الضروري التفكير في آليات تقنية وقضائية لتسهيل الاعتراف المتبادل للأحكام، وتطوير سجلات مركزية لأحوال الشخصية، وتوسيع برامج المساعدة القانونية والتوعية، فضلاً عن العمل السياسي لتوحيد التشريعات أو لتقريبها عبر تشريعات وطنية واضحة تنظم الحد الأدنى من حقوق الزوجين والأطفال والورثة بغض النظر عن المكان، أيضاً هناك دور للمبادرات المجتمعية والاتفاقات بين المحاكم وطوائف القانون لضمان تنفيذ أحكام النفقة والحضانة والوصايا، لأن الحلول العملية غالباً ما تسبق الحلول التشريعية في بيئة مؤسساتية مجزأة^(٧).

الفرع الثاني: اختلاف الأحكام في الزواج والطلاق وانعكاسها على استقرار الأسرة الفلسطينية

الاختلاف في الأحكام المتعلقة بالزواج والطلاق في فلسطين ليس مجرد مسألة قانونية بسيطة، بل هو انعكاس لصراعات تاريخية واجتماعية وسياسية معقدة، بدايةً يجب فهم أن الفلسطينيين يعيشون في ظروف سياسية غير مستقرة، حيث توجد أنظمة قانونية مختلفة تتوزع بحسب المكان: الضفة الغربية، قطاع غزة، والقدس الشرقية، وكل منها يخضع لسلطة قانونية مختلفة، وهذا التعدد يجعل من الأحكام القانونية المتعلقة بالأسرة غير موحدة، بل متناقضة أحياناً، وهذا يخلق بيئة من عدم اليقين وعدم الاستقرار للأسرة^(٨).

من الناحية القانونية، هناك ثلاث مكونات رئيسية تحكم قضايا الزواج والطلاق في فلسطين، أولها المحاكم الشرعية الإسلامية التي تحكم أغلب الفلسطينيين المسلمين، والتي تعتمد في أغلب أحكامها على الشريعة الإسلامية، لكن تفسيرات هذه الشريعة قد تختلف من مكان لآخر ومن قاضٍ لآخر، وهذا يخلق تفاوتاً كبيراً في تطبيق القوانين، خصوصاً في موضوعات حساسة مثل سن الزواج، وأحقية الطلاق، والحقوق المالية بعد الطلاق، و بعض المحاكم الشرعية في الضفة

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

الغربية قد تكون أكثر تشدد أو مرونة مقارنة بمحاكم غزة، وهذا الاختلاف ليس فقط قانوني، بل متأثر أيضاً بالأوضاع الاجتماعية والسياسية المختلفة^(٩).

ثانياً- هناك المحاكم الكنسية التي تخدم الطوائف المسيحية، ولكل طائفة قانون أحوال شخصية خاص بها، وهو يختلف بشكل كبير عن القوانين الإسلامية، فمثلاً بعض الطوائف المسيحية لا تعترف بالطلاق إلا في حالات نادرة جداً، مما يجعل الطلاق شبه مستحيل قانونياً، وهذا يؤدي إلى بقاء كثير من الأسر في علاقات متوترة غير مستقرة، تؤثر بشكل كبير على استقرار الأطفال والأفراد، إضافة لذلك تختلف الطوائف في إجراءات الزواج والطلاق، مما يضيف طبقة أخرى من التعقيد القانوني.

ثالثاً- هناك قانون الأحوال الشخصية المدني (القانون الأردني أو المصري سابقاً) الذي لا يزال يطبق في بعض الحالات أو المناطق، خاصة في القدس، وبعض الحالات المختلطة، مما يضيف تشابك آخر للنظام القانوني الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، يفرض الاحتلال الإسرائيلي وجود قوانين وأوامر عسكرية في بعض المناطق، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم الأسرية بحرية^(١٠).

من الناحية الاجتماعية، انعكاس هذه الاختلافات القانونية على الأسرة الفلسطينية هو واضح جداً. الأسرة الفلسطينية، التي تعاني أصلاً من ضغوطات الاحتلال والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، تجد نفسها أمام نظام قانوني غير واضح، مما يضعف من معاناتها، فالمرأة الفلسطينية، على وجه الخصوص، تتحمل عبء عدم وضوح الحقوق، الأمر الذي يزيد من نسب النزاعات الزوجية، ويسهم في تفكك الأسرة. هذا التفكك لا يضر فقط بالأفراد، بل يؤثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي الفلسطيني ككل، ويؤدي إلى تراجع في استقرار المجتمع^(١١).

تُظهر المنظومة القانونية النازمة لأحكام الزواج والطلاق في فلسطين تأثراً بالغاً بالتحويلات التاريخية والسياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، ابتداءً من الحقبة العثمانية، مروراً بالانتداب البريطاني، وانتهاءً بالانقسام السياسي المعاصر بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدى هذا الواقع إلى وجود تباينات قانونية ملموسة بين الجهتين، لا سيما في مجال الأحوال

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

الشخصية، حيث تختلف المرجعيات القانونية والتطبيقات القضائية، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الوضع الأسري وحقوق الأفراد داخل المجتمع الفلسطيني^(١٢).

من أبرز مظاهر هذا التباين، مسألة الحد الأدنى لسن الزواج، التي تشكل إحدى النقاط الإشكالية في التشريعات المعمول بها. ففي الوقت الذي ما زال فيه مجلس القضاء الشرعي في قطاع غزة - التابع للسلطة القضائية المرتبطة بحركة حماس - يطبق أحكام قانون حقوق العائلة لعام ١٩٥٤، والذي يجيز تزويج الفتاة عند بلوغها سن الرابعة عشرة وستة أشهر ويومان وعشرون يوماً، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من المحكمة، فقد شهدت الضفة الغربية تحولاً تشريعياً نوعياً.

ففي عام ٢٠١٩، صدر عن الرئيس الفلسطيني قرار بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٩ بشأن تحديد سن الزواج، والذي نص صراحة على أنه لا يُعقد الزواج إلا إذا كان كل من الخاطب والمخطوبة قد أتما سن الثامنة عشرة سنة شمسية. كما منح القرار استثناءً محدوداً، يتيح للمحكمة الشرعية، بناءً على طلب أحد الأطراف وبموجب مبررات تقدرها، أن تأذن بالزواج لمن هم دون هذا السن، بقرار من قاضي القضاة. وقد اعتُبر هذا التحول محاولة لتقنين سن الزواج وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يتوافق مع التزامات دولة فلسطين تجاه الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، خصوصاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

هذا التفاوت التشريعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة لا يقتصر فقط على سن الزواج، بل يعكس انقساماً أعمق في البنية القانونية الفلسطينية، ويطرح إشكاليات عملية في توحيد المرجعيات القانونية وتنظيم أحكام الأحوال الشخصية، مما يؤثر سلباً على استقرار الأسرة الفلسطينية وضمن حقوق المرأة والطفل على حد سواء .

أما بالنسبة للأطفال، فهم الأكثر تأثراً بهذه الاختلافات، حيث تختلف أحكام الحضانة والنفقة من محكمة إلى أخرى، ومن طائفة إلى أخرى، وأحياناً حتى من قاضٍ لآخر، مما يجعل حياتهم غير مستقرة، ويؤدي إلى معاناة نفسية واجتماعية، وهذا الواقع يجعل الأسرة الفلسطينية أكثر هشاشة، حيث تتجلى التحديات في أن النظام القانوني لا يوفر آلية واضحة لحماية حقوق كل أفراد الأسرة، خاصة الضعفاء منهم، بل أحياناً يزيد من تعقيد المشكلات بدلاً من حلها^(١٣).

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com



أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والإنسانية للازدواجية

ازدواجية القوانين في فلسطين تعني وجود نظامين قانونيين أو أكثر يطبقان في مناطق مختلفة أو على مجموعات سكانية مختلفة، وغالبًا ما يكون هذا الازدواج ناتج عن الواقع السياسي المعقد الذي تعيشه فلسطين، حيث تتداخل القوانين الفلسطينية المحلية مع القوانين الإسرائيلية، بالإضافة إلى القوانين العثمانية والانتدابية القديمة التي لا تزال سارية في بعض المجالات، وهذا التعقيد يخلق آثار اجتماعية وإنسانية عميقة تؤثر على حياة الناس بطرق متعددة^(١٤).

من الناحية الاجتماعية تؤدي ازدواجية القوانين إلى خلق حالة من عدم المساواة والتمييز بين المواطنين في فلسطين، حيث يمكن أن يخضع فرد ما لقوانين مدنية عادلة بينما يخضع آخر لقوانين عسكرية أو قانونية أكثر صرامة بسبب مكان إقامته أو انتمائه القومي أو الاجتماعي، و هذا الأمر يولد شعور بالظلم ويعمق الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، إذ أن الناس قد يشعرون بأن القانون ليس واحدًا للجميع، بل يستخدم كأداة للسيطرة والتفرقة^(١٥).

أما من الناحية الإنسانية، فإن ازدواجية القوانين تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان الأساسية. فالناس الذين يعيشون تحت أنظمة قانونية متباينة قد يجدون أنفسهم محرومين من حقوقهم الأساسية مثل الحق في المحاكمة العادلة، والحق في الحصول على الخدمات الأساسية، والحق في التنقل والعمل والتعليم، هذا الوضع يعزز حالة من المعاناة اليومية، حيث يشعر الأفراد بالحرمان والاضطهاد، ويعانون من القيود التي تمنعهم من تحقيق حياة كريمة^(١٦).

الفرع الأول: تأثير الازدواجية على تماسك الأسرة الفلسطينية وزيادة النزاعات.

ازدواجية القوانين في فلسطين ليست مجرد مسألة تقنية أو إدارية بل هي ظاهرة معقدة تنبع من الظروف السياسية والاحتلال والاستعمار القانوني الذي يعاني منه الفلسطينيون ، وهذا الازدواج يشمل تطبيق قوانين فلسطينية مدنية، وقوانين عسكرية إسرائيلية، وأحياناً قوانين خاصة بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، بالإضافة إلى التشريعات الدينية المختلفة التي تنظم قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والميراث، وهذا التنوع القانوني يعقد كثيرًا من أمور الحياة الأسرية.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

أولاً- من الناحية القانونية، ازدواجية القوانين تخلق حالة من التداخل والتناقض في الحقوق والواجبات. الأسرة الفلسطينية، التي تعتبر اللبنة الأساسية للمجتمع، تعتمد على نظام قانوني واضح ومستقر لضمان حماية أفرادها وتنظيم علاقاتهم الداخلية، وعندما تتعارض القوانين أو يتغير التطبيق من منطقة إلى أخرى، تصبح القرارات القانونية غير قابلة للتنبؤ، ما يسبب بلبلة كبيرة داخل الأسرة، مثلاً قد يقر قانون الأحوال الشخصية في الضفة الغربية بحقوق معينة للمرأة، بينما يطبق في مناطق أخرى قوانين أقل دعم لها أو تخضع لقوانين الاحتلال التي لا تعترف بهذه الحقوق. هذا التفاوت يخلق انقسامات داخل الأسرة نفسها، خصوصاً في المسائل الحساسة مثل الطلاق، النفقة، وحضانة الأطفال^(١٧).

ثانياً- ازدواجية القوانين تزيد من الشعور بالظلم وعدم المساواة بين أفراد الأسرة، ما ينعكس على العلاقات الداخلية ويزيد من النزاعات، فالحقوق التي يتمتع بها البعض لا يتمتع بها آخرون تحت ظل قوانين مختلفة، ما يولد توترات داخل الأسرة الواحدة، خصوصاً في حال وجود خلافات على الميراث أو الحضانة، كما أن هذا الشعور بعدم العدالة يجعل بعض الأفراد يلجؤون إلى وسائل تقليدية أو عشائرية لحل النزاعات، مما يفتح باب واسع للنزاعات التي قد تتصاعد إلى خلافات دموية أحياناً

ثالثاً- من الجانب الاجتماعي، يؤثر هذا الوضع على دور الأسرة في المجتمع، الأسرة التي تعاني من عدم الاستقرار القانوني لا تستطيع تأدية دورها الطبيعي في تربية الأطفال وتوفير بيئة آمنة ومستقرة، الأطفال الذين يعيشون في بيئة أسرية مضطربة نتيجة النزاعات القانونية أو الاجتماعية قد يتأثرون نفسياً واجتماعياً، مما يخلق جيل جديد معرض للانحراف أو للعنف أو للانكفاء عن المشاركة الفاعلة في المجتمع. هذا يعني أن ازدواجية القوانين لا تؤثر فقط على الأسرة الحالية، بل تمتد تداعياتها إلى مستقبل المجتمع الفلسطيني ككل^(١٨).

رابعاً- من الناحية السياسية ازدواجية القوانين تعكس الانقسامات السياسية بين مختلف الفصائل والسلطات الفلسطينية، وكذلك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذه الانقسامات تجعل تطبيق القانون متناقضاً وغير متجانس، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار ويضعف سلطة القانون.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

خامساً- ازدواجية القوانين تؤدي إلى تعقيدات في معالجة قضايا اجتماعية هامة مثل العنف الأسري. في بعض الحالات، قد لا يتم التعامل مع حالات العنف داخل الأسرة بشكل حاسم بسبب التداخل القانوني أو ضعف التنفيذ، مما يزيد من معاناة الضحايا ويؤثر على استقرار الأسرة، وعندما لا تجد الأسرة أو الضحية الحماية الكافية من القانون، يزداد الشعور بالعجز والضعف، ما يخلق دورة مستمرة من النزاعات وعدم الاستقرار^(١٩).

ازدواجية القوانين ليست فقط نتاج الاحتلال الإسرائيلي، بل تتعمق بسبب الانقسامات السياسية الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الانقسامات الحزبية بين حركتي فتح وحماس، وهذه الانقسامات تؤدي إلى وجود مؤسسات قانونية مختلفة وأنظمة قضائية متباينة في المناطق الفلسطينية، مما يضاعف من تعقيد الوضع القانوني^(٢٠).

الفرع الثاني: انعكاس الاختلاف على ثقة المجتمع بالقضاء الشرعي ووحدة النظام القانوني. عندما نتحدث عن انعكاس الاختلاف على ثقة المجتمع بالقضاء الشرعي ووحدة النظام القانوني في فلسطين، فإننا نتناول تأثير التباينات سواء كانت فكرية، سياسية، أو حتى عملية في تطبيق القوانين الشرعية على نظرة الناس إلى النظام القضائي بشكل عام، وهذه الاختلافات قد تنبع من تنوع التفسيرات الشرعية، أو من الاختلاف في الآليات والإجراءات القضائية، أو من التداخل بين القوانين المدنية والشرعية^(٢١).

جانب آخر كان له تأثير مباشر على ثقة المجتمع بالقضاء الشرعي في فلسطين هو ضعف البنية المؤسسية للمحاكم الشرعية، حيث كانت تواجه حتى عام ٢٠١٦ تحديات تتعلق بنقص الكوادر المؤهلة، وتفاوت مستوى تدريب القضاة، وقلة الموارد المادية والإدارية. وقد انعكست هذه التحديات، في بطء إنجاز القضايا وضعف كفاءة إدارة الملفات، مما أثر سلباً على ثقة المواطنين بقدرة القضاء الشرعي على تقديم العدالة بشكل فعال^(٢٢).

غير أن هذا الواقع بدأ يتغير بعد عام ٢٠١٧م نتيجة سلسلة من الإصلاحات الجوهرية التي نفذها المجلس الأعلى للقضاء الشرعي (لقضاة)، والتي ساهمت بشكل ملموس في تحسين أداء هذا القطاع. فقد تم تعيين القضاة أربع مرات خلال هذه الفترة، وبلغ عدد القضاة المعيّنين خمسة

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

وعشرون قاضياً شرعياً، إلى جانب تعيين وترقية ما يزيد على خمسة وعشرين مديراً إدارياً في مختلف المستويات، وإيفاد عدد كافٍ من الموظفين للمحاكم الشرعية لتغطية الاحتياجات التشغيلية. كما تم افتتاح دوائر التنفيذ الشرعي، وهو ما عزز فعالية تنفيذ الأحكام القضائية. وشهدت الفترة ذاتها إصدار عدد من القرارات بقانون التي طورت الإطار القانوني الناظم للقضاء الشرعي، أبرزها قرار بقانون القضاء الشرعي الفلسطيني، وتعديل قانون سن الزواج، بما يتماشى مع التطورات الاجتماعية والحقوقية. إضافة إلى ذلك، نُقلت مقرات عدد من المحاكم الشرعية إلى مبانٍ أكثر ملاءمة، وتم تملك بعضها رسمياً، ما عزز من الاستقرار المؤسسي للبنية التحتية القضائية.

هذه الإصلاحات ساهمت في تحسين صورة القضاء الشرعي لدى المواطنين، ورفعت من مستوى الثقة فيه كعمود رئيسي من مكونات النظام القضائي الفلسطيني.

ومن أبرز التحديات التي يواجهها النظام القانوني الفلسطيني هو التداخل بين القضاء الشرعي والقانون المدني، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية. فعلى الرغم من أن كل ما يتعلق بعقد الزواج وآثاره يُعد من اختصاص المحاكم الشرعية، إلا أن بعض التفسيرات القضائية تؤدي أحياناً إلى تدخل المحاكم النظامية في مسائل شرعية. على سبيل المثال، إذا ادّعت الزوجة أن زوجها أخذ منها الذهب - سواء لسداد ديون أو لأي سبب آخر - فإنها تتوجه إلى المحكمة الشرعية للمطالبة به، ولكن المحكمة قد ترفض الدعوى بحجة أن الذهب يُعد من المهر المقدم المذكور في عقد الزواج، أو قد تحكم لها فقط بقيمته المسجلة في العقد، حتى وإن كانت القيمة السوقية قد ارتفعت. في هذه الحالة، تلجأ الزوجة إلى المحكمة النظامية، والتي قد تنظر إلى الذهب كمتلكات خاصة مسلوبة وتصدر حكماً بإلزام الزوج بإعادته بقيمته السوقية الحالية، بل وقد تصل العقوبة إلى التعويض أو حتى الحبس. هذا التباين في التفسير والاختصاص يعكس غياب الوضوح في ترسيم الحدود بين القضائين، ويؤدي إلى ازدواجية في تطبيق العدالة^(٢٣).

المبحث الثاني: سبل توحيد قوانين الأحوال الشخصية وانعكاسها على القضايا الشرعية

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

موضوع توحيد قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين موضوع معقد وحساس يحمل أبعداً قانونية ودينية وسياسية واجتماعية في آن واحد، وله انعكاسات مباشرة على كيفية معالجة القضايا الشرعية وعلى واقع الحقوق الأسرية، وبخاصة حقوق المرأة والطفل، و لفهم السبل المتاحة والآثار المتوقعة لا بد أولاً من إدراك الواقع التشريعي الراهن الذي يقوم عليه نظام الأحوال الشخصية الفلسطيني: القانون المطبق في الضفة الغربية يختلف عن القانون المطبق في قطاع غزة، لأن الضفة تخضع، من حيث مناهج الأحوال الشخصية السارية، في جانب كبير منها للأحكام المستمدة من القانون الأردني، بينما في قطاع غزة تسري أحكام مبنية على تشريعات مصرية تاريخية، هذا التشتت التشريعي يخلق قواعد متباينة وأحكاماً متعارضة تؤثر عملياً على الزواج والطلاق والحضانة والميراث^(٢٤).

المطلب الأول: أهمية وآليات التوحيد وانعكاسه

توحيد القوانين في فلسطين قضية ذات أبعاد قانونية، سياسية، اقتصادية واجتماعية في آن واحد، لأن نظام القوانين المطبق اليوم ليس نصاً واحداً موحداً بل نتاج تاريخي منطبع بطبقات متراكمة: قوانين عثمانية وبريطانية، تشريعات أردنية ومصرية في أجزاء زمنية مختلفة، أوامر عسكرية إسرائيلية، إلى جانب القوانين والأنظمة التي صدرت لاحقاً عن مؤسسات السلطة الفلسطينية والجهات الإدارية المختلفة، و هذا التراكم والاختلاف في مصادر التشريع يفرض واقعاً قانونياً مجزأ يظهر اختلاف القواعد من مكان لآخر ومن موضوع لآخر، ويصعب قراءة قانونية واحدة متسقة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة وسلطات أخرى^(٢٥).

على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، توحيد القوانين سيكون له أثر واضح على حياة الناس اليومية: تسهيل المعاملات التجارية عبر تشريعات موحدة تنطبق على العقود وحقوق الملكية والتنظيم الاقتصادي سيخفض تكلفة المعاملات ويزيد جاذبية الاستثمار، وتوحيد قواعد الأحوال الشخصية والإرث والسجلات المدنية يمكن أن يقلل الخلافات ويعزز حماية الضعفاء، فيما توحيد قوانين الإجراءات الجزائية والجنايئة يساهم في تقليل تفرقة المعاملة أمام العدالة، و مع ذلك يبقى التأثير الإيجابي مرهوناً بقدرة الدولة أو الجهات المختصة على التنفيذ، وبمدى حصول إصلاحات

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

مؤسسية متكاملة ترافق النصوص القانونية ولا تقتصر عليها، و تقارير التقييم بعد الأزمات توضح أن وجود إطار قانوني وإداري واضح يُسهّل عمليات التعافي وإعادة البناء ولكنه لا يغني عن موارد إدارية وقضائية مستقرة.

الفرع الأول: أهمية توحيد القوانين الشرعية

من الناحية الدينية والفقهية، فإن وجود قانون شرعي موحد يضمن تطبيق الأحكام بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، التي تسعى لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، كما يمنع التناقض في الأحكام بين المحاكم المختلفة، الأمر الذي يخلق حالة من الاتساق والوضوح لدى القضاة والمتقاضين على حد سواء، وهذا التوحيد يسهم في تسهيل عمل القضاة الشرعيين، إذ يقلل من الاجتهادات الفردية المتباينة ويمنحهم إطار موحد للرجوع إليه، مما يعزز العدالة الشرعية ويجعلها أكثر استقراراً وثباتاً^(٢٦).

أما من الناحية القانونية، فإن فلسطين تعاني من إرث تشريعي متنوع بسبب تعاقب السلطات الحاكمة عليها، حيث تتأثر قوانينها الشرعية بأنظمة عثمانية وأردنية ومصرية وبريطانية، وهذا التعدد التشريعي يسبب تضارب في الأحكام ويؤثر على استقرار النظام القضائي. ومن هنا، فإن توحيد القوانين يزيل هذا التضارب ويوفر قاعدة قانونية صلبة تسهل على المحامين والمتقاضين فهم القوانين وإجراءاتها، كما أن القانون الموحد يتيح الفرصة لتحديث التشريعات الشرعية بما يواكب متغيرات العصر، مع الحفاظ على الضوابط المستمدة من الشريعة^(٢٧).

على الصعيد الاجتماعي، فإن توحيد القوانين الشرعية يسهم في ترسيخ شعور المساواة بين المواطنين، حيث لا يشعر أحد بأن موقعه الجغرافي يفرض عليه أحكاماً مختلفة في قضايا تمس حياته الشخصية، مثل الزواج والطلاق والنفقة والحضانة. وهذه المساواة أمام القضاء الشرعي تعزز ثقة الناس في النظام القضائي الشرعي وتقلل من النزاعات الناتجة عن اختلاف الأحكام، كما أن وحدة القانون في هذا المجال تحمي الأسرة الفلسطينية، التي تعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع، من الانقسامات القانونية التي قد تهدد استقرارها، والبعد السياسي لتوحيد القوانين

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

الشرعية لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى، فهو يعد مظهر من مظاهر الوحدة الوطنية في ظل الانقسام السياسي القائم^(٢٨).

ثقافياً، فإن توحيد القوانين الشرعية يحمي الهوية الإسلامية الفلسطينية، ويعزز الانتماء لدى المواطنين عبر شعورهم بأن القانون يعبر عن قيمهم ومعتقداتهم، كما يرسخ مكانة القضاء الشرعي كمؤسسة أساسية تحافظ على القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، في مواجهة محاولات التذويب أو التغيير الثقافي^(٢٩).

الفرع الثاني: تحقيق وحدة النظام القضائي الفلسطيني وإنهاء التباين القانوني.

تحقيق وحدة النظام القضائي الفلسطيني وإنهاء التباين القانوني يعد من أهم التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني، خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها فلسطين. إن وحدة النظام القضائي ليست مجرد مطلب تنظيمي أو إداري، بل هي ضرورة استراتيجية لضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات القضائية. هذا التوحيد يشكل حجر الزاوية في بناء دولة فلسطينية موحدة ومستقلة ذات سيادة كاملة، حيث ينعكس على مختلف جوانب الحياة القانونية والاجتماعية والسياسية^(٣٠). من الناحية العملية، فإن إنهاء التباين القانوني يعزز من استقلالية القضاء، حيث يصبح القضاء الفلسطيني قادر على اتخاذ القرارات القانونية بدون تأثيرات أو تدخلات سياسية أو إدارية متعارضة، وهذا بدوره يدعم مبدأ الفصل بين السلطات، ويعزز من ثقة المواطن في النظام القضائي، ويشجع على احترام القانون واتباعه، وهو ما ينعكس إيجابياً على الاستقرار الاجتماعي والسياس^(٣١).

من الجانب القانوني، إن وحدة النظام القضائي تعني بالأساس توحيد التشريعات القانونية وتحديثها بما يتلاءم مع معايير العدالة الدولية والحقوق الإنسانية، بالإضافة إلى إزالة التداخلات والتضارب بين القوانين المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهذا التوحيد يخلق إطار قانوني متجانس، يعزز من قوة القانون ويحول دون وجود منافسة أو تعارض بين القوانين التي تنظم نفس القضايا في مناطق مختلفة، فعلى سبيل المثال، في قضايا الأحوال الشخصية مثل

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

الزواج والطلاق والنفقة والحضانة، قد تختلف الأحكام والإجراءات بين الضفة وغزة، ما يخلق أزمات قانونية معقدة تعجز المحاكم عن حلها بفعالية^(٣٢).

من الناحية القضائية، تتطلب وحدة النظام القضائي تطوير هيكل القضاء الفلسطيني ليشمل محاكم متخصصة موحدة تعمل وفق معايير موحدة في مختلف المحافظات. يجب أن يكون هناك نظام إداري قضائي مركزي ينسق بين المحاكم، ويراقب سير العدالة، ويضمن الالتزام بالقوانين الموحدة، ويقدم التدريب والتأهيل المستمر للقضاة. كما يجب ضمان استقلالية القضاء عن الضغوط السياسية أو الإدارية، ليكون القضاء قوة ضامنة لحقوق المواطنين وحماية لقيم القانون والعدالة.

من الناحية الاجتماعية، فإن إنهاء التباين القانوني وتوحيد النظام القضائي يعزز من وحدة الشعب الفلسطيني ويخفف من الاحتقان والشكوك التي تولدها الفروقات القانونية. إذ يشعر المواطن حينها بأن القانون واحد، والعدالة متاحة للجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن مكان إقامته أو انتمائه السياسي أو الاجتماعي. وهذا الشعور بالعدالة والمساواة هو من أهم مقومات الاستقرار الاجتماعي والسلام الأهلي، إذ إنه يحد من الصراعات الداخلية ويقوي التلاحم الوطني^(٣٣).

اقتصادياً يساهم وجود نظام قضائي موحد وقوي في جذب الاستثمارات وتنمية الاقتصاد المحلي. فالمستثمرون يفضلون بيئة قانونية مستقرة وواضحة تضمن حقوقهم وتعزز من أمن أعمالهم، كما يسرع توحيد الإجراءات القضائية من حل النزاعات التجارية والمالية، مما يقلل من التكاليف القضائية ويعزز الثقة في السوق المحلية. وهذا بدوره يدعم جهود التنمية الاقتصادية ويحسن من مستوى المعيشة للمواطنين.

المطلب الثاني: آليات التوحيد وانعكاساته العملية

توحيد القوانين في فلسطين يمثل خطوة محورية وحتمية لتحقيق الاستقرار القانوني والعدالة الاجتماعية، ويعتبر من أبرز التحديات التي تواجه النظام القانوني الفلسطيني بفعل التعدد التشريعي الناتج عن الظروف السياسية والتاريخية المتنوعة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية،

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

و تأتي آليات توحيد القوانين كعملية استراتيجية تتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً على مستوى المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية، حيث يشكل توحيد الإطار القانوني قاعدة صلبة تمكن من بناء دولة قانون فعالة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان^(٣٤).
على الصعيد القضائي، من الضروري توحيد الممارسات القضائية وتعزيز استقلالية القضاء، بالإضافة إلى تدريب القضاة والمحامين على القوانين الموحدة الجديدة لضمان تطبيقها بشكل صحيح وموحد في جميع الأراضي الفلسطينية، هذا يتطلب تطوير المنظومة القضائية، بما يشمل تحديث الإجراءات والمحاكم، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز سرعة إنجاز القضايا وشفافية الإجراءات.

الفرع الأول: صياغة مشروع قانون موحد ودور المؤسسات الفلسطينية في إقراره.

تعد صياغة مشروع قانون موحد خطوة جوهرية في مسيرة بناء النظام القانوني الفلسطيني، إذ تعكس هذه العملية رغبة عميقة في توحيد القواعد القانونية التي تنظم حياة المواطنين، وتضمن حماية الحقوق والواجبات بشكل متساوٍ في جميع الأراضي الفلسطينية، إن صياغة قانون موحد لا تقتصر على جمع مواد قانونية من نصوص مختلفة، بل هي عملية معقدة تتطلب دراسة شاملة للواقع القانوني والاجتماعي والسياسي، وتحليل معمق للتشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف بناء قانون متماسك يحقق العدالة والمساواة ويعزز الوحدة الوطنية^(٣٥).
تبدأ عملية صياغة مشروع قانون موحد بدراسة دقيقة للتشريعات القائمة، مع تحديد نقاط التباين والتشابه بينها، و تشمل هذه الدراسة مراجعة القوانين المختلفة التي تم تطبيقها عبر مراحل تاريخية متعددة، والتي تأثرت بأحداث سياسية وجغرافية مختلفة، لذلك يتطلب المشروع وجود فريق قانوني مختص ومتنوع، يضم خبراء في القانون الدستوري والجنائي والمدني، بالإضافة إلى مستشارين متخصصين في حقوق الإنسان والقانون الدولي، وذلك لضمان أن يكون القانون الموحد شاملاً ومتوافقاً مع المعايير الدولية، وفي الوقت نفسه محافظاً على خصوصيات القانون الفلسطيني ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تشكل جزء من التراث القانوني الفلسطيني^(٣٦).

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

يجب إعطاء الجانب العشائري والأكاديمي دورا هاما في هذه العملية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية، حيث تقوم بمراقبة مراحل الصياغة، والمساهمة بتقديم ملاحظات نقدية وتوصيات تعزز من شمولية القانون وتحافظ على حقوق الأفراد والجماعات. ويسهم هذا الدور في بناء توافق مجتمعي حول القانون الجديد، ويعزز من شرعيته ويزيد من فرص تطبيقه بنجاح على أرض الواقع^(٣٧).

الفرع الثاني: أثر التوحيد على استقرار الأحكام القضائية وثقة المجتمع بالقضاء.

يعد توحيد القوانين في فلسطين من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر وعميق على استقرار الأحكام القضائية، وتعزيز ثقة المجتمع بالقضاء، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل الظروف الخاصة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، حيث يعاني النظام القضائي من تعدد التشريعات والتباين في تطبيقها، الأمر الذي يؤدي إلى إرباك المتقاضين ويضعف من صورة النظام القضائي في أعين المواطنين^(٣٨).

الثقة المجتمعية بالقضاء تعتمد بشكل كبير على مدى استقرار وشفافية الأحكام القضائية، وعندما يشعر المواطنون بأن القانون واحد وأن الأحكام تصدر وفق معايير واضحة ومحددة، ترتفع درجة رضاهم وثقتهم في القضاء. توحيد القوانين يسهم أيضاً في تقليل الشعور بالظلم أو التمييز الذي قد ينتج عن اختلاف القوانين أو تطبيقها بشكل غير موحد بين مناطق مختلفة أو بين فئات المجتمع. وهذا بدوره يعزز من الوعي القانوني لدى المواطنين ويشجعهم على اللجوء إلى القضاء لحل نزاعاتهم بدلاً من اللجوء إلى وسائل غير قانونية أو العنف^(٣٩).

من الناحية العملية، توحيد القوانين يسهل أيضاً على مؤسسات الدولة، سواء كانت قضائية أو تنفيذية أو إدارية، تنسيق جهودها وتطبيق القوانين بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وهذا التنسيق ينعكس بدوره على سرعة إنجاز القضايا القضائية وتحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين، مما يزيد من رضاهم ويعزز ثقتهم في النظام القضائي.

من الناحية المؤسسية، توحيد القوانين يساعد على تطوير آليات القضاء وتحديثها، لأنه يسهل عملية تدريب القضاة والمحامين على نصوص قانونية واحدة ومتماثلة، بدلاً من التعامل مع

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

منظومة تشريعية متفرقة ومعقدة. هذا التطوير يعزز من كفاءة القضاء ويجعله أكثر قدرة على مواجهة التحديات القانونية المعاصرة، مثل القضايا الاقتصادية والحقوقية، بالإضافة إلى تعقيدات القانون الدولي والإنساني التي أصبحت جزءاً من المشهد الفلسطيني. كما أن وجود قانون موحد يسهل على الجهات القضائية التنسيق مع الأجهزة التنفيذية والإدارية، مما يحسن من سير العمل القضائي ويقلل من الروتين الإداري^(٤٠).

الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتوحيد القوانين وثقة المجتمع بالقضاء لا يمكن إغفاله، بيئة قانونية موحدة ومستقرة تخلق مناخاً جاذباً للاستثمار والتنمية، حيث يشعر المستثمرون بالأمان القانوني والثقة في أن حقوقهم محمية وفق قانون واضح وموحد. هذا بدوره يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى الحياة للمواطنين. كذلك، فإن استقرار الأحكام القضائية يحد من النزاعات الطويلة والمكلفة التي تؤثر سلباً على المجتمع، مما يدعم الوحدة الوطنية ويقلل من عوامل الانقسام والتوتر^(٤١).

الخاتمة :

يعد اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام القانوني الفلسطيني، حيث يعكس هذا الاختلاف الانقسام السياسي والاجتماعي الذي يعصف بالمجتمع الفلسطيني، و تتجلى آثار هذا التباين ليس فقط في تعقيد المسائل القانونية المتعلقة بالأفراد وأسرهم، بل تمتد إلى التأثير على الاستقرار الاجتماعي والنسيج المجتمعي بشكل عام ، فاختلاف القوانين يخلق حالة من عدم اليقين القانوني، ويضع المواطنين أمام تحديات متعددة عند التعامل مع قضايا الزواج، الطلاق، الحضانة، والإرث، ما يؤدي إلى إرباك الأسرة الفلسطينية وزعزعة حقوقها الأساسية.

لذا، يتضح جلياً أن توحيد قوانين الأحوال الشخصية أو إيجاد آليات تنسيق قانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة باتت حاجة ضرورية وملحة، بهدف تحقيق العدالة القانونية والاجتماعية، وضمان حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ القانون الدولي والمعايير الوطنية. إن تجاوز هذه العقبة لن

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

يسهم فقط في توحيد التشريع، بل سيعزز أيضاً من الوحدة الوطنية، ويخفف من تداعيات الانقسام السياسي والاجتماعي، ويعزز الاستقرار الأسري والمجتمعي الفلسطيني.

ولاً- النتائج:

١. وجود تباين واضح في نصوص وتشريعات الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة يؤدي إلى تفاوت في الحقوق والواجبات القانونية للأفراد.

٢. يواجه المواطنون صعوبات في التنقل والانتقال بين المناطق بسبب اختلاف القوانين، مما يعقد القضايا الأسرية والاجتماعية.

٣. يؤدي الاختلاف القانوني إلى بروز مشكلات في توثيق العقود والأحكام القضائية الخاصة بالأحوال الشخصية.

٤. تنعكس هذه التحديات على المرأة بشكل خاص، حيث تتفاوت حقوقها القانونية بين المنطقتين.

٥. يزداد تأثير الانقسام السياسي على وحدة التشريع الفلسطيني، مما يعيق تطوير قانون شامل موحد يعكس متطلبات المجتمع الفلسطيني.

ثانياً - التوصيات:

١. العمل على توحيد قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال آلية تشريعية موحدة تشمل جميع الأطراف الفلسطينية.

٢. تعزيز الحوار القانوني والسياسي بين الجهات المختصة في الضفة وغزة لتقريب وجهات النظر ووضع إطار قانوني موحد.

٣. تطوير آليات تنسيق قانونية لتسهيل الاعتراف المتبادل بالأحكام والوثائق الصادرة من المناطق المختلفة.

٤. الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر القضائية والقانونية لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل ومتسق في كافة المناطق.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

٥. توعية المجتمع الفلسطيني بأهمية الوحدة التشريعية وأثرها على حقوق الأفراد والاستقرار الاجتماعي

المراجع

أولاً: الهوامش

ثانياً: قائمة المصادر والمراجع

أ- المراجع العربية

- ١- السلمي، محمد عبد الرحمن- أسرة وقانون: دراسات في أحوال شخصية فلسطينية- فلسطين- رام الله، ٢٠١٦، ص ٧٨.
- ٢- الشريف، محمد جميل، الاختلاف التشريعي وتأثيره على الأسرة الفلسطينية، فلسطين، رام الله، دار الوحدة القانونية، ٢٠١٧، ص ١١٢.
- ٣- عباس، ليلي أحمد، الأحوال الشخصية في فلسطين: بين النظامين المدني والديني، عمان، دار المنظر الأردنية، الأردن، ٢٠١٩، ص ٨٩.
- ٤- عمار، محمد، القوانين التقليدية والأحوال الشخصية الفلسطينية، فلسطين، دار القدس للنشر، ٢٠١٨، ص ٤٥.
- ٥- حسن، ليلي، الهوية القانونية والواقع القضائي في الضفة والقدس، فلسطين، المؤسسة الوطنية للدراسات، ٢٠٢٠، ص ١١٢.
- ٦- الحداد، جهاد، المرأة والولاية القضائية: تحديات التنفيذ والاختلاف التشريعي، سوريا، دار الفكر، ٢٠١٧، ص ١٣٠.
- ٧- عودة، أحمد، الوصاية والحضانة في التشريع الفلسطيني المعقد، لبنان، دار الأفق، ٢٠١٦، ص ٥٨.
- ٨- شناعة، عبد الرحمن، الزواج والطلاق في القانون الفلسطيني، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ١٢٣.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

- ٩- النجار، فؤاد، الأحوال الشخصية في فلسطين، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٢، ص ٨٩.
- ١٠- طه، نهاد، القانون الأسري الفلسطيني: واقع وآفاق، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات القانونية، ٢٠١٨، ص ٤٥.
- ١١- محمد، ليلى، تأثير القوانين المختلفة على استقرار الأسرة الفلسطينية، رام الله، جامعة بيرزيت للنشر، ٢٠١٩، ص ٧٧.
- ١٢- هدى عبد الرحمن، المرأة والأسرة في المجتمع الفلسطيني، عمان، دار الشروق، ٢٠١٣، ص ٩٩.
- ١٣- الأسدي، مروة، الزواج المبكر في فلسطين: بين القانون والمجتمع، غزة، دار النشر الجامعية، ٢٠١٧، ص ١٢٠.
- ١٤- غالي، محمد، ازدواجية القوانين في فلسطين وأثرها الاجتماعي والإنساني، فلسطين، دار الفكر، دار القدس، (دون تاريخ)، ص ٤٧.
- ١٥- علي، غالي، القانون والتحديات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، الأردن، دار الحكمة، دار عمان، (دون تاريخ)، ص ٨٩.
- ١٦- سامي، غالي، النظام القانوني الفلسطيني بين الواقع والتطبيق، لبنان، دار العلم، دار بيروت، (دون تاريخ)، ص ١٠٢.
- ١٧- أبو صقر، محمد، القانون والواقع الاجتماعي في فلسطين، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ١٢٣.
- ١٨- الكرد، فاطمة، تحديات الأسرة الفلسطينية في ظل الاحتلال والازدواجية القانونية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الاجتماعية، ٢٠١٨، ص ٨٧.
- ١٩- الحسن، خالد، ازدواجية القوانين وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني، عمان، دار الثقافة للنشر، ٢٠٢٠، ص ٤٥.
- ٢٠- العبد، سامي، الأزمات القانونية والسياسية في فلسطين وتأثيرها على الأسرة، عمان، دار العلم للملايين، ٢٠١٩، ص ١٥٨.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السمانى

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

- ٢١- عبدالله، أحمد، النظام القانوني في فلسطين: تحديات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص ٤٥
- ٢٢- عيسى، محمد، القضاء الشرعي في فلسطين بين الواقع والتحديات، عمان، دار النهضة، ٢٠١٦، ص ٨٩.
- ٢٣- الحلو، ندى، الانقسام السياسي وتأثيره على النظام القضائي الفلسطيني، القاهرة، دار الحكمة، ٢٠٢١، ص ١٠٢.
- ٢٤- مجموعة مؤلفون، "مشروع قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني: تحليل وتمحيص، فلسطين، مركز أبحاث معهد الدراسات، ٢٠٢١، ص ٤٥.
- ٢٥- بدر، أمين، دراسة في تطور التشريع الفلسطيني، الأردن، دار النشر: دار الفكر العربي، ٢٠١٥، ص ٤٧.
- ٢٦- عبدالله، أحمد، القانون الشرعي في فلسطين: دراسة مقارنة، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٧٨
- ٢٧- سالم، محمد علي، الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني، القاهرة، دار الثقافة القانونية، ٢٠١٨، ص ١٤٢.
- ٢٨- الزهراء، فاطمة، تطوير القوانين الشرعية بين الواقع والمأمول، القدس، جامعة القدس للنشر، ٢٠١٧، ص ٥٩
- ٢٩- حمودة، خالد، العدالة الاجتماعية في القوانين الشرعية الفلسطينية، عمان، دار الفكر الحديث، ٢٠١٩، ص ١١٠
- ٣٠- محمد، حسن، النظام القضائي الفلسطيني: الواقع والتحديات، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص ١١٢
- ٣١- سامر، عبدالرحمن، تطوير القضاء الفلسطيني، القاهرة، دار الثقافة القانونية، ٢٠١٩، ص ١٤٥.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com

- ٣٢- محمود، ريم، القضاء الفلسطيني بين الانقسام والتوحيد، القاهرة، دار النهضة القانونية، ٢٠١٩، ص ١٢٠.
- ٣٣- عادل، زياد، القانون والديمقراطية في فلسطين، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ٢٠١٨، ص ٧٨.
- ٣٤- شوقي، أحمد، النظام القضائي الفلسطيني وتحديات الوحدة القانونية، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ٢٠١٨، ص ١٤٢.
- ٣٥- شوقي، أحمد، النظام القضائي الفلسطيني وتحديات الوحدة القانونية، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ٢٠١٨، ص ١٤٢.
- ٣٦- ريم، عبدالله، القانون والدولة في فلسطين: دراسة تحليلية، القاهرة، دار النهضة القانونية، ٢٠١٩، ص ٤٣.
- ٣٧- سعيد، ناديا، المجتمع والقانون في فلسطين: نحو توحيد التشريعات، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠١٧، ص ٧٨.
- ٣٨- شهاب، محمود، توحيد التشريعات الفلسطينية: الواقع والمأمول، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ١٥٣.
- ٣٩- نادر، علي، الإصلاح القضائي في الأراضي الفلسطينية: دراسة مقارنة، عمان، دار الفكر المعاصر، ٢٠١٩، ص ١١٨.
- ٤٠- حمدان، سارة، القضاء الفلسطيني: التحديات والآفاق، بيروت، دار الفكر الجديد، ٢٠١٧، ص ٩٩.
- ٤١- سعيد طارق، الاستقرار القانوني في النظام القضائي الفلسطيني، عمان، دار الكتب الجامعية، ٢٠١٩، ص ١١٢.

3-List of Sources and References

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com



1. Al-Salmi, Mohammed Abdul Rahman. Family and Law: Studies in Palestinian Personal Status. Palestine, Ramallah, 2016, p. 78.
2. Al-Sharif, Mohammed Jamil. Legislative Differences and Their Impact on the Palestinian Family. Palestine, Ramallah, Dar Al-Wehda Al-Qanouniya, 2017, p. 112.
3. Abbas, Laila Ahmed. Personal Status in Palestine: Between Civil and Religious Systems. Amman, Al-Manthar Jordanian Publishing House, Jordan, 2019, p. 89.
4. Ammar, Mohammed. Traditional Laws and Palestinian Personal Status. Palestine, Dar Al-Quds Publishing, 2018, p. 45.
5. Hassan, Laila. Legal Identity and Judicial Reality in the West Bank and Jerusalem. Palestine, National Institute for Studies, 2020, p. 112.
6. Al-Haddad, Jihad. Women and Judicial Guardianship: Challenges of Implementation and Legislative Differences. Syria, Dar Al-Fikr, 2017, p. 130.
7. Odeh, Ahmed. Guardianship and Custody in the Complex Palestinian Legislation. Lebanon, Dar Al-Ufuq, 2016, p. 58.
8. Shanayah, Abdul Rahman. Marriage and Divorce in Palestinian Law. Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2015, p. 123.
9. Al-Najjar, Fouad. Personal Status in Palestine. Cairo, Dar Al-Ma'arif, 2012, p. 89.

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعد الدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com



- 10. Taha, Nihad. Palestinian Family Law: Reality and Prospects. Ramallah, Palestinian Center for Legal Studies, 2018, p. 45.**
- 11. Mohammed, Laila. The Impact of Different Laws on the Stability of the Palestinian Family. Ramallah, Birzeit University Press, 2019, p. 77.**
- 12. Huda Abdul Rahman. Women and Family in Palestinian Society. Amman, Dar Al-Shorouk, 2013, p. 99.**
- 13. Al-Asadi, Marwa. Early Marriage in Palestine: Between Law and Society. Gaza, University Publishing House, 2017, p. 120.**
- 14. Ghali, Mohammed. The Duality of Laws in Palestine and Its Social and Human Impact. Palestine, Dar Al-Fikr, Dar Al-Quds, (No Date), p. 47.**
- 15. Ali, Ghali. Law and Social Challenges in the Palestinian Territories. Jordan, Dar Al-Hikma, Dar Amman, (No Date), p. 89.**
- 16. Sami, Ghali. The Palestinian Legal System: Between Reality and Application. Lebanon, Dar Al-Ilm, Dar Beirut, (No Date), p. 102.**
- 17. Abu Saqr, Mohammed. Law and Social Reality in Palestine. Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2015, p. 123.**
- 18. Al-Kurd, Fatima. Challenges of the Palestinian Family under Occupation and Legal Duality. Ramallah, Palestinian Center for Social Studies, 2018, p. 87.**

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com



- 19. Al-Hassan, Khaled. Legal Duality and Its Impact on Palestinian Society. Amman, Dar Al-Thaqafa Publishing, 2020, p. 45.**
- 20. Al-Abed, Sami. Legal and Political Crises in Palestine and Their Impact on the Family. Amman, Dar Al-Ilm Lilmalayin, 2019, p. 158.**
- 21. Abdullah, Ahmed. The Legal System in Palestine: Current Challenges and Future Prospects. Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2018, p. 45.**
- 22. Issa, Mohammed. Sharia Judiciary in Palestine: Reality and Challenges. Amman, Dar Al-Nahda, 2016, p. 89.**
- 23. Al-Helou, Nada. Political Division and Its Impact on the Palestinian Judicial System. Cairo, Dar Al-Hikma, 2021, p. 102.**
- 24. Multiple Authors. Draft Palestinian Personal Status Law: Analysis and Review. Palestine, Research Center – Institute of Studies, 2021, p. 45.**
- 25. Badr, Amin. Study on the Development of Palestinian Legislation. Jordan, Publishing House: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2015, p. 47.**
- 26. Abdullah, Ahmed. Sharia Law in Palestine: A Comparative Study. Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2015, p. 78**

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com



- 27. Salem, Mohammed Ali. Personal Status in Islamic Jurisprudence and Palestinian Law. Cairo, Dar Al-Thaqafa Al-Qanuniya, 2018, p. 142**
- 28. Al-Zahraa, Fatima. Developing Sharia Laws: Between Reality and Aspiration. Jerusalem, Al-Quds University Press, 2017, p. 59.**
- 29. Hammouda, Khaled. Social Justice in Palestinian Sharia Laws. Amman, Dar Al-Fikr Al-Hadith, 2019, p. 110.**
- 30. Mohammed, Hassan. The Palestinian Judicial System: Reality and Challenges. Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2018, p. 112.**
- 31. Samer, Abdul Rahman. Development of the Palestinian Judiciary. Cairo, Dar Al-Thaqafa Al-Qanuniya, 2019, p. 145.**
- 32. Mahmoud, Reem. The Palestinian Judiciary Between Division and Unification. Cairo, Dar Al-Nahda Al-Qanuniya, 2019, p. 120.**
- 33. Adel, Ziad. Law and Democracy in Palestine. Cairo, Dar Al-Thaqafa Al-Jadida, 2018, p. 78.**
- 34. Shawqi, Ahmed. The Palestinian Judicial System and the Challenges of Legal Unity. Cairo, Dar Al-Kutub Al-Haditha, 2018, p. 142.**
- 35. Shawqi, Ahmed. The Palestinian Judicial System and the Challenges of Legal Unity. Cairo, Dar Al-Kutub Al-Haditha, 2018, p. 142.**

أثر اختلاف قوانين الأحوال الشخصية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. مهنا نعيم مصطفى نجم / أ.د. برير سعدالدين الشيخ السماني

جامعة البطانة كلية الدراسات العليا/القانون الخاص

Brairss1968@hotmail.com /Mohana2000@gmail.com



36. Reem, Abdullah. Law and the State in Palestine: An Analytical Study. Cairo, Dar Al-Nahda Al-Qanuniya, 2019, p. 43

37. Said, Nadia. Society and Law in Palestine: Towards Legislative Unification. Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2017, p. 78.

38. Shehab, Mahmoud. Unification of Palestinian Legislations: Reality and Aspiration. Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2021, p. 153.

39. Nader, Ali. Judicial Reform in the Palestinian Territories: A Comparative Study. Amman, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, 2019, p. 118.

40. Hamdan, Sarah. The Palestinian Judiciary: Challenges and Prospects. Beirut, Dar Al-Fikr Al-Jadeed, 2017, p. 99.

41. Saeed, Tareq. Legal Stability in the Palestinian Judicial System. Amman, Dar Al-Kutub Al-Jami'iyya, 2019, p. 112.